ينظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات «2022/2021 - 2025/2024»

استجواب الموسى على جدول أعمال مجلس الأمة ..اليوم

مجلس الأمة

يعقد مجلس الأمة جلسة عادية اليوم وغدا لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله أبرزها النظر في استجواب وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الشباب علي الموسى بصفته وبرنامج عمل الحكومة.

ويستهل المجلس أعمال جلسته بالتصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة يليها الاستجواب الموجه من النائب عبدالله المضف إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الشباب والمكون من ثلاثة محاور.

ويتعلق المحور الأول من الاستجواب المقدم يوم الـ 16 من فبراير الماضي وفق ما جاء في الصحيفة بـ»التهاون في محاربة الفساد بشأن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية».

أما المحور الثاني فقد خصصه المستجوب لما أسماه بـ»التخاذل في التعامل مع التقارير الرقابية ولجان تقصي الحقائق وعدم الجدية في إحالة المسؤولين عن شبهات التنفيع».

ويتناول المحور الثالث «التجاوز على الصلاحيات الدستورية المقررة له والصلاحيات القانونية المقررة لقيادات الهيئة» وفق تقدير المستجوب.

وفي هذا الشأن تنص المادة «100» من الدستور بأن «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

ونصت المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وعن موعد مناقشة الاستجواب ذكرت المادة السابقة على أنه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة اغلبية اعضاء المجلس».

ينتقل المجلس بعد ذلك إلى بند مواصلة النظر في تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن مشروع قانون إبدال عبارة «عامل منزلي» بكلمة «خادم» حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة بالإضافة إلى الاقتراح بقانون بتعديل مادة من قانون «الرعاية السكنية».

ومن البنود المدرجة النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات «2021/2022 – 2024/2025» تطبيقا لنص المادة 98 من الدستور.

ونصت المادة سالفة الذكر على أن «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج».

وأدرج على جدول أعمال الجلسة تقارير اللجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين ومنها المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية والذي سبق أن أقره المجلس في المداولة الأولى.

ويشمل جدول الأعمال تقرير لجنة الموارد البشرية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل المرسوم بالقانون في شأن «الخدمة المدنية» وتقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حول الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل والاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته.

ومن التقارير المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقرير لجنة شؤون البيئة البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون «إصدار قانون حماية البيئة».

ويتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة غير محددي الجنسية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية لغير محددي الجنسية وتقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلماني عن مشاريع القوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للجهات الحكومية وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة بشأنها.

كما أدرج على جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حول الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل والاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته.

ومن التقارير المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقرير لجنة شؤون البيئة البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون «إصدار قانون حماية البيئة».

ويتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة غير محددي الجنسية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية لغير محددي الجنسية وتقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلماني عن مشاريع القوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للجهات الحكومية وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة بشأنها.

كما أدرج على أعمال الجلسة تقارير أخرى للجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين وتقارير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حول الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل والاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته.

ومن التقارير المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقرير لجنة شؤون البيئة البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون «إصدار قانون حماية البيئة».

ويتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة غير محددي الجنسية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية لغير محددي الجنسية وتقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلماني عن مشاريع القوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للجهات الحكومية وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة بشأنها.

كما أدرج على أعمال الجلسة تقارير أخرى للجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين وتقارير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حول الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل والاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته.

ومن التقارير المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقرير لجنة شؤون البيئة البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون «إصدار قانون حماية البيئة».

ويتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة غير محددي الجنسية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية لغير محددي الجنسية وتقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلماني عن مشاريع القوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للجهات الحكومية وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة بشأنها.

كما أدرج على أعمال الجلسة تقارير أخرى للجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين وتقارير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حول الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل والاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته.

ومن التقارير المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقرير لجنة شؤون البيئة البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون «إصدار قانون حماية البيئة».

ويتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة غير محددي الجنسية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية لغير محددي الجنسية وتقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلماني عن مشاريع القوانين

تتمات

الأمير : ضعوا

بين روسيا الاتحادية واوكرانيا والتي تلقى بظلالها على كل العالم».

جاء ذلك في كلمة ألقاها رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم، خلال الجلسة الخاصة التي عقدها المجلس أمس الاثنين، لمناقشة تداعيات المواجهة العسكرية بين روسيا واوكرانيا.

وقال الغانم انه تشرف يوم امس الأول «الأحد»، بلقاء سمو أمر البلاد، والاستماع الى توجيهاته السديدة ومرئياته ازاء العديد من الملفات الملحة، على المستويين المحلي والخارجي.

أضاف ان سموه كلفه بنقل رسالة إلى أبنائه النواب، يدعوهم بها الى وضع مصلحة الكويت العليا فوق كل اعتبار، ونبه ان الكويت ليست بمنأى عن تأثيرات تلك المواجهة بالغة الخطورة، مضيفا ان سموه يشدد على ضرورة تحمل النواب مسؤولياتهم الوطنية، في التعاطي بحكمة وتقدير عال للوضع مع تلك التطورات والتركيز على اهمية تحصين الكويت سياسيا واقتصاديا وأمنيا وهي تخوض غمار الفترة الحالية الحرجة، وأهمية التركيز على أولويات تحصين الجبهة الداخلية، وتقوية جاهزية البلاد لأي تطور، راجيا من أبنائه النواب تحاشي الصراعات الثانوية المبنية على المصالح الضيقة وتغليب المصلحة العليا للبلاد.

وذكر ان سموه يدعو ابناءه النواب الى تفادي استخدام الأدوات الدستورية في غير مكانها الصحيح، وبشكل متعسف لا يراعي الظروف، توقيتا ومواءمة، مضيفا ان سموه يهيب بابنائه النواب التركيز على التعاون والتعاضد بين السلطتين، حتى تمر البلاد من الأزمة العالمية الدقيقة بأمان وسلام.

شراء مزارع

الوطنية المتخصصة مع الاستعانة بتجارب الدول المتقدمة في هذا المضمار.

وأشارت احدى التوصيات الى توجيه الهيئة العامة للاستثمار وشراء مزارع استراتيجية للأمن الغذائي، أسوة بتجارب دول الخليج في هذا الخصوص.

وشددت احدى التوصيات على ضرورة تطوير وتوسعة منظومة تخزين الغذاء وصوامع الحبوب في الدولة، لرفع الطاقة التخزينية بكميات استراتيجية إضافية.

ونادت احدى التوصيات بضرورة ربط الأجهزة الأمنية والتنسيق فيما بينها، فيما يتعلق برصد الإشعاعات النووية والتسربيات ومنظومة الإنذار المبكر.

وتضمنت احدى التوصيات ضرورة توفير كميات كافية من أدوية مثل «اليود» وغيره من الأدوية اللازمة، للتعامل مع أي تلوث إشعاعي محتمل بمقادير كافية للمواطنين والمقيمين مع آلية توزيعها بالسرعة والكفاءة والعدالة اللازمة.

ودعت توصية أخرى إلى تكليف الحكومة بإنشاء جهاز لإدارة الكوارث والأزمات، فيما طالبت أخرى بتكليف هيئة الاتصالات بدراسة إصدار تراخيص دولية عبر الأقمار الاصطناعية، لتفادي أي انقطاعات مستقبلية على الكابلات البرية أو البحرية وذلك لضمان استمرارية حركة الانترنت في الدولة.

في سياق متصل أوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، أنه خلال الجلسة السرية قام سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيون بشرح تفاصيل الأوضاع المتسارعة، واستعدادات الحكومة للتعاطي مع كل الجوانب والتأثيرات من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية، وخاصة فيما يتعلق بالنفط والمخزون الغذائي والاغاثة اضافة الى الاستعدادات الوقائية وخطط الطوارئ بشأن المواجهة بين روسيا واوكرانيا.

وأوضح الغانم بعد عودة الجلسة الخاصة إلى علنية، أن الجلسة جاءت بناء على طلبين حكومي – نيابي لمناقشة تداعيات المواجهة العسكرية بين روسيا واوكرانيا.

وذكر انه تم تحويل الجلسة إلى سرية بناء على طلب مقدم من الحكومة وبعد ان نوقش الطلب تمت الموافقة عليه، مضيفا ان الحكومة استمعت الى اراء النواب واقتراحاتهم فيما يتعلق بتلك الاستعدادات والحاجة الماسة للجاهزية الكاملة لأي طارئ قد يطرأ بسبب المواجهة العسكرية المستمرة.

وقال سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء في مداخلة له في جلسة الخاصة لمجلس الأمة أمس أثناء بداية الجلسة : إنه «ما إن بدأت الكويت والعالم بالتقاط الأنفاس بعد جائحة كورونا التي استمرت لمدة سنتين والتعامل مع آثارها في مختلف القطاعات حتى اندلعت حرب في أوكرانيا».

أضاف سموه أن مجلس الوزراء منذ بداية التوتر والتصعيد والحشد بدأ يعقد اجتماعات استثنائية وعادية لمتابعة هذا الوضع وتفعيل خطة الطوارئ، «ويهمنا إطلاع نواب مجلس الأمة على كل الاحتمالات المتوقعة وكيفية التعامل معها» معربا عن استعداد الحكومة للاستماع لكل الاقتراحات ووجهات النظر التي تقدم من النواب.

من جانبه قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد الراجحي في مداخلة له إن طلب السرية جاء إعمالا لنص المادتين «69» و»72» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ونظرا إلى الظروف الاستثنائية التي يمر فيها العالم بالنسبة للحرب بين روسيا وأوكرانيا والأحداث التي قد تنجم عن ذلك.

من جهته أعلن وزير المالية عبد الوهاب الرشيد أن الوزارة شكلت 3 فرق لمتابعة تطورات الأزمة الروسية الأوكرانية في وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار والإدارة العامة للجمارك، مشيرا إلى وجود فرق لإدارة المخاطر في ثلاث دول لمراقبة الوضع ودراسة الآثار المحتملة على الاستثمارات الخارجية.

وأضاف في الجلسة الخاصة المتعلقة باستعدادات الدولة لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية–الأوكرانية: «نتابع تطورات النزاع وآثاره المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد العالمي والمحلي وأخذ القرارات المناسبة التي تراعي المصالح العليا للبلاد»، لافتا إلى أن الأزمة وتداعياتها الاقتصادية في تطور مستمر ومن المتوقع أن تستمر الأسواق بالتذبذب حتى وضوح الرؤية.

وأكد الرشيد أن الهدف الأساسي هو متابعة تطورات النزاع وآثاره المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد العالمي والمحلي وأخذ القرارات المناسبة التي تراعي المصالح العليا للبلاد عند اللزوم.ضاء قدموا عددا من التوصيات الى الحكومة تتعلق بهذا الملف.

وكان الرئيس الغانم قد افتتح جلسة مجلس الأمة الخاصة في الثامنة والنصف صباحاً لمناقشة الظروف العالمية الطارئة وتداعيات المواجهة العسكرية الراهنة بين روسيا وأوكرانيا وتأثيراتها،وقد رفعها في بدايتها إلى الساعة التاسعة صباحاً لعدم اكتمال النصاب .

وبعد عقد الجلسة أخلى الغانم قاعة عبدالله السالم من الحضور لتتحول الجلسة إلى سرية لمناقشة طلب الحكومة النظر في الظروف العالمية الطارئة وتداعيات المواجهة العسكرية الراهنة بين روسيا وأوكرانيا وتأثيراتها.

وتنص الفقرة الأولى من المادة «69» من اللائحة الداخلية للمجلس على أن « جلسات مجلس الأمة علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء على الأقل وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية».

وعقدت الجلسة بناء على طلبين أحدهما مقدم من الحكومة نظرا إلى الظروف العالمية الطارئة وتداعيات المواجهة العسكرية الراهنة الروسية الأوكرانية وتأثيرها المباشر وغير المباشر إقليميا ودوليا من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والبيئية وغيرها من الأمور الأخرى.

وأشارت الحكومة في طلبها المقدم لمجلس الأمة إلى أنه «عملا بنص 72 و69 من اللائحة الداخلية للمجلس تتقدم الحكومة بطلب عقد جلسة خاصة سرية لإطلاع أعضاء مجلس الأمة على آخر التطورات والأحداث الحالية الدقيقة وكافة الاحتمالات التي قد تنجم عن تطورات تلك المواجهة واجراءات واستعدادات الحكومة بشأنها».

وفي هذا الشأن تقضي الفقرة الأولى من المادة «69» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن «جلسات مجلس الأمة علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء على الأقل وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية».

وتنص الفقرة الثانية من المادة «72» من اللائحة الداخلية للمجلس على أنه «وللرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع قبل موعده العادي إذا رأى ضرورة لذلك وعليه أن يدعوه إذا طلبت ذلك الحكومة أو عشرة من الأعضاء على الأقل».

أما الطلب الآخر المقدم فهو من 10 نواب ويتعلق بمناقشة الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا وأثرها على الخليج العربي والكويت على جوانب «أسعار المواد الغذائية – المخزون الغذائي الاستراتيجي للدولة – الأمن الغذائي الداخلي الدائم – الاستعداد لأي احتمالات تلوث وتسرب نووي من المفاعلات الذرية».

استجواب وزير

لقيادات الهيئة» وفق تقدير المستجوب.

ينتقل المجلس بعد ذلك إلى بند مواصلة النظر في تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن مشروع قانون إبدال عبارة «عامل منزلي» بكلمة «خادم» حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة بالإضافة إلى الاقتراح بقانون بتعديل مادة من قانون «الرعاية السكنية».

ومن البنود المدرجة النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات «2021/2022 – 2024/2025» تطبيقا لنص المادة 98 من الدستور.

ونصت المادة سالفة الذكر على أن «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج».

وأدرج على جدول أعمال الجلسة تقارير اللجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين ومنها المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية والذي سبق أن أقره المجلس في المداولة الأولى.

ويشمل جدول الأعمال تقرير لجنة الموارد البشرية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل المرسوم بالقانون في شأن «الخدمة المدنية» وتقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حول الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل والاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته.

ومن التقارير المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقرير لجنة شؤون البيئة البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون «إصدار قانون حماية البيئة».

ويتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة غير محددي الجنسية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية لغير محددي الجنسية وتقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلماني عن مشاريع القوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للجهات الحكومية وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة بشأنها.

كما أدرج على أعمال الجلسة تقارير أخرى للجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين وتقارير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حول الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل والاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته.

ومن التقارير المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقرير لجنة شؤون البيئة البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون «إصدار قانون حماية البيئة».

ويتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة غير محددي الجنسية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية لغير محددي الجنسية وتقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلماني عن مشاريع القوانين

لبنان : مبادرة

ولفت الى الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق لبنان السيادية والاقتصادية في مياهه الاقليمية وفي ثروته النفطية والغازية الموجودة ضمن مناطقه البحرية، اضافة الى الخروقات اليومية للاجواء اللبنانية والمتزايدة على نحو مقلق.

أضاف أن «تصاعد التهديدات الاسرائيلية الدائمة للبنان ولمنشآته المدنية وبنيته التحتية يرهب اللبنانيين في المناطق المأهولة كافة ويهددهم في امنهم وحياتهم اليومية».

واوضح ان الداخل اللبناني يشهد ازمات اقتصادية ومالية «غير مسبوقة» في تاريخه المعاصر «ساهم في تفاقمها استضافة اعداد كبيرة من النازحين السوريين منذ بدء الازمة السورية عام 2011».

واشار الى استضافة لبنان اكبر عدد من النازحين السوريين «نسبة» الى عدد سكانه ناهز عددهم ما يعادل ثلث سكان لبنان وذلك وفقا لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين موضحا انه برغم امكانات لبنان المحدودة فانه حاول قدر امكاناته تأمين مقومات العيش الكريم للنازحين.

وفيما يخص القضية الفلسطينية «قضية العرب المركزية» اكد الحلبي التمسك بمبادرة السلام العربية في بيروت عام 2002 وقرارات الشرعية الدولية من اجل اقامة السلام الشامل والدائم والعادل واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد على الحاجة الى التلاقي والتضامن والتعاون بروح المسؤولية التشاركية «اكثر من اي وقت مضى» واهمية الدفاع عن القضايا العربية مثمنا جميع الجهود البناءة في مجال التعاون والتنسيق العربي.

ويناقش المندوبون الدائمون مشروع جدول الاعمال الذي يتضمن 11 بندا تتناول مختلف قضايا العمل العربي المشترك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والمالية والادارية.

ويتضمن مشروع جدول الاعمال موضوعات من بينها التحضير للقمة العربية المقبلة المقررة بالجزائر والقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي والامن المائي العربي

موسكو : اقتحام

تتقدم من محور مدينة سومي شرق العاصمة كييف، فيما أعلنت وزارة الدفاع الروسية تدمير 2200 هدف عسكري منذ بدء العملية في أوكرانيا.

ونقلت وكالة أنباء إنترفاكس عن وزارة الدفاع الروسية قولها إن الجيش الروسي سيوقف إطلاق النار ويفتح ممرات إنسانية في عدة مدن أوكرانية بما في ذلك العاصمة كييف اليوم الاثنين.

أضافت أنه إلى جانب كييف سيتم أيضا فتح ممرات من مدن خاركيف وماريوبول وسومي وذلك بناء على طلب شخصي من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وبالنظر إلى الوضع الحالي في تلك المدن.

وقد طالت الغارات الروسية مواقع في مدينة أوديسا على ساحل البحر الأسود وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الأوكرانية. من جهتها ذكرت وكالة تاس الروسية أن القوات الأوكرانية قصفت لوغانسك بصواريخ غراد.

كما قصف الجيش الأوكراني موقعا للمدفعية الروسية بالقرب من مدينة ميكولايف جنوب أوكرانيا بحسب ما نقلت شبكة «سي إن إن» الأميركية، عن عمدة المدينة الذي نشر مقطع فيديو يظهر تدمير مدرعات سلاح المدفعية الروسي بعد قصفها من قبل القوات الأوكرانية حسب قوله.

وأعلن الجيش الأوكراني، ليل الأحد، سيطرته على بلدة تشوغوف في مدينة خاركيف شرق البلاد.

وكشف مسؤول دفاع أميركي أن روسيا أطلقت ستمائة صاروخ منذ بدء الحرب في أوكرانيا، وأنها استخدمت خمسة وتسعين في المئة من حشودها العسكرية هناك، مستبعداً أن تنفذ هجوماً من البحر عبر أوديسا ثالث أكبر مدن أوكرانيا.

وفي السياق، أفادت استخبارات الدفاع البريطانية بأن القوات الروسية لم تحقق إلا تقدما ميدانيا طفيفا في أوكرانيا خلال نهاية الأسبوع. كما شككت في تحقيق روسيا أهدافها حتى الساعة.

وشهدت الساحة الأوكرانية تطورات متسارعة ليل الأحد، أبرزها بدء القوات الروسية بحشد الموارد لاقتحام كييف، وفقا لهيئة الأركان الأوكرانية، التي أضافت أن الإمدادات تصل القوات الروسية من بيلاروسيا عبر تشرنوبيل. وأكد مسؤول أوكراني أن قصفا روسيا مكثفا استهدف مدنا وسط وشمال وجنوب البلاد.

في سياق متصل بدأت الجولة الثالثة من المفاوضات الروسية الأوكرانية الرامية إلى إيجاد تسوية للنزاع في أوكرانيا مساء أمس الاثنين في بيلاروسيا، حسب ما أفادت وكالات الأنباء الروسية والبلاروسية.

وأعلنت سفارة موسكو لدى مينسك، ، عن انطلاق الجولة الثالثة من المفاوضات بين الحكومة الروسية والسلطات الأوكرانية في بيلاروسيا.

وأكدت السفارة الروسية والوفد الأوكراني ووزارة الخارجية البيلاروسية بدء المفاوضات في منطقة بيلوفيشسكايا بوشا، التي استضافت الجولة الثانية من العملية التفاوضية يوم 3 مارس.

وأفادت وكالة بلتا البيلاروسية في حسابها على تلغرام «بدأت الجولة الثالثة من المفاوضات في بيلوفيشسكايا بوشا»، المنتزه الوطني على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا، مرفقة النبأ بصورة للوفدين الروسي والأوكراني جالسين إلى طاولة المفاوضات.

وأكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف ، أن روسيا أبلغت أوكرانيا بأنها ستنهي عمليتها العسكرية «في أي لحظة» إذا قبلت كييف بشروط موسكو.

وفي تصريحات صحافية أكد بيسكوف، أن روسيا تطالب أوكرانيا بوقف أنشطتها العسكرية وتثبيت وضعها الحيادي دستوريا والاعتراف بسيادة روسيا على شبه جزيرة القرم، إلى جانب الاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين.

وقال الوزير الروسي: «عليهم إضفاء تعديلات على دستورهم تتخلى أوكرانيا بموجبها عن أي تطلع إلى عضوية أي تكتل».

وتابع لافروف أن موسكو أبلغت أيضا الممثلين الأوكرانيين بأن «عليهم الاعتراف بأن القرم أرض روسية، وأن عليهم أيضا أن يعترفوا بـ «جمهوريتي» دونيتسك ولوغانسك دولتين مستقلتين»، مضيفا: «يمكن أن يتوقف كل هذا في أي لحظة».

من جهة أخرى شدد مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، الاثنين، على ضرورة وقف إطلاق النار في أوكرانيا قبل الحديث عن مفاوضات، مشيرا إلى أنه من المتوقع فرار ما يصل إلى خمسة ملايين أوكراني من بلادهم إذا واصلت روسيا قصفها لأوكرانيا.

أمير قطر

الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان الى الشيخ تميم، وتمنياتهما له بدوام الصحة والسعادة وللشعب القطري المزيد من التقدم والرخاء.

أضافت ان امير قطر حمل الأمير خالد تحياته لأخيه خادم الحرمين الشريفين، وإلى الأمير محمد بن سلمان، وتمنياته لهما بموفور الصحة والعافية، وللشعب السعودي الشقيق دوام الرفعة والنماء.

الرئيس التونسي

في 25 يوليو العام الماضي.

وبحسب بيان للرئاسة التونسية، فقد أصدر الرئيس الأمر المتعلق بتسمية أعضاء بالمجالس المؤقتة للقضاء.

وفي فيديو نقلته الرئاسة التونسية قال سعيّد «نعيش لحظة تاريخية لأننا نعمل على تحقيق الاستقلال الفعلي للقضاء». مؤكدا أن» تونس تعيش اليوم معركة تحرير وطني، فلنخضها معا في إطار القانون».

أضاف في هذا السياق: «اليوم نخوض معا حربا بلا هوادة ضد الفاسدين والمفسدين، والذين أرادوا التسلل إلى قصور العدالة وضد كل من يريد إسقاط الدولة والتنكيل بالشعب في معاشه وقوته».

وشدد على أن «من يتصوّر مرة أخرى أنه سيُطوّع القضاء لفائدته فليعلم أنه سيصطدم بسد منيع هو القضاء العادل والمستقل».

وتعارض جمعيات وممثلو القضاة حل المجلس المنتخب وتعيين بديل عنه تختاره السلطة التنفيذية، حتى لا يعود القضاء إلى مربع ما قبل الثورة ويخضع لتدخلات السلطة التنفيذية.

وكان سعيّد قد اجتمع، أمس الأول الأحد، برئيسة الحكومة نجلاء بودن، ووزيرة العدل ليلى جفال، وبحث تركيبة المجلس المعيّن بعد حله المجلس المنتخب.

وخصص اللقاء، بحسب بيان للرئاسة، لـ»النظر في الترشحات إلى المجلس الأعلى المؤقت للقضاء بالنسبة إلى القضاة من الأسلاك الثلاثة (عدلي، إداري، مالي) من المتقاعدين، الذين لا يمارسون وظيفة أو مهمة أخرى».

وقال سعيّد، في فيديو نشرته الصفحة الرسمية للرئاسة، إنه قام بالاختيار «على أساس الكفاءة والاستقلالية، حتى يكون الجميع متساوون أمام القضاء».

وأوضح الرئيس التونسي: «لم نتدخل في أيّ قضية، لم نرفع أيّ قضية، ولن نقبل بالتدخل في القضاء من أيّ جهة كانت، ولا أحد فوق القانون، ولا مجال للتعامل مع المتقاضين كأنّهم من صنفين مختلفين». وأكد أنه «لا مجال للتجاوزات أو الظلم، لأنّ الظلم مؤذن بالخراب والعدل أساس العمران».

وينتظر أن تصدر الهيئات القضائية التونسية ردود فعل حول هذه الخطوة، وقد سبق أن أعلنت في احتجاجات سابقة أنها ستصعد نضالها دفاعا عن استقلالية القضاء.

زيلينسكي للأوروبيين

روسيا تتلاعب بقضية الممرات الإنسانية.

وطالبت الحكومة الأوكرانية روسيا بالتوقف عن التلاعب بأرواح المدنيين.